

قضية يقوم مصرف لبنان بخلق كميات كبيرة من النقد (طباعته) في سبيل تمويل كلفة عملياته الجارية مع المصارف تحت اسم «الهندسة المالية». يعدّ الاقتصاديون هذا النوع من التمويل بمثابة «أبغض الحلال»، نظراً إلى انعكاساته التضخمية على الأسعار وأثاره السلبية على الاقتصاد وطابعه الريعي باهتياز. وعلى الرغم من ذلك، لم تثر هذه العمليات الجدله نفسه الذي أثارته سلسلة الرتب والرواتب للعاملين في القطاع العام. فصيماً ترخّب القوى المسيطرة على الاقتصاد بالعمليات المذكورة، تتكلم في الوقت نفسه ضد السلسلة بحجة أثارها التضخمية، علماً بأن تمويل السلسلة سيكون عبر الضرائب، وليس عبر خلق النقد، وكلفتها ستوزع على عدد كبير من الأسر، وليس على عدد محدود جداً من كبار المصرفيين المودعين، كما هي حال أرباح «الهندسة المالية»

أقروا سلسلة الرواتب



من خلال إيداعها لديه أو الاكتتاب بشهادات إيداع لخمس سنوات بفائدة 5,5%. في المقابل، جند النقاش في شأن سلسلة الرتب والرواتب، المطروحة منذ عام 2012، بحجة كلفتها المرتفعة ومصادر تمويلها، إذ يندرج المعارضون بأن تمويلها من الخزينة العامة غير متاح بسبب العجز والقلق من ارتفاع وتيرة الدين العام، فضلاً عن محاذير نقدية واسعة من جراء خلق النقد لتمويل الاستهلاك، ولكنهم يعترضون على أي اقتطاع ضريبي يطال الأرباح العقارية والفوائد المصرفية وأرباح الشركات كبدل من خلق النقد لتمويل السلسلة.

يرفض المعارضون على السلسلة مقارنتها بالهندسة المالية الجارية. يقرّ هؤلاء بأن تسديد كلفة الهندسة من ميزانية مصرف لبنان ينطوي على عملية طبع للنقد أو خلق للنقد. إلا أنهم يقللون من الأثر التضخمي لهذه العمليات ذات الحجم الهائل، في ظل لجوء مصرف لبنان إلى امتصاص السيولة التي يخلقها سريعاً. ويكررون أن ضخ السيولة بالليرة في السوق سيؤدي حكماً إلى زيادة الطلب على الدولار، وبالتالي رفع سعر الفائدة. للأسف استعمل القلق النقدي لإطاحة السلسلة، ولكنه يُستعمل اليوم لتبرير الهندسة المالية. السياسيون عاجزون عن رؤية هذا الأمر وفهمه، تماماً كما هم عاجزون عن فهم الهندسات المالية وأثرها!

التي بدأ بتنفيذها منذ حزيران 2016 وتستمر إلى اليوم، والتي أدت إلى خلق كمية كبيرة من النقد الدفترية تقدر بنحو 32 ألف مليار ليرة، منها نحو 9000 مليار ليرة أرباحاً جُيّرت إلى المصارف وكبار المودعين، وهم من أبرز المعارضين على إقرار سلسلة الرتب والرواتب للعاملين في القطاع العام، علماً بأن كلفة الأخيرة لا تتجاوز ألفي مليار ليرة، ويمكن تمويلها من الضرائب على الربوع. انطلاقاً من هذه المفارقة، يُطرح سؤال: لماذا يُسمح لمصرف لبنان بخلق النقد لتمويل سياساته النقدية التي تشجع الربوع، وليس مقبولاً فرض الضرائب على الربوع لتمويل حقوق نحو 200 ألف مستفيد من السلسلة؟

لقد بات معروفاً أن مصرف لبنان يقوم منذ حزيران الماضي بشراء سندات دين بالليرة تحملها المصارف في مقابل أن تقوم المصارف بشراء سندات دين بالدولار يحملها مصرف لبنان أو شهادات إيداع جديدة يصدرها. الهدف المعلن من هذه العمليات هو استقطاب المزيد من العملات الأجنبية لزيادة موجودات البنك المركزي منها، إلا أنها تدرّ أرباحاً للمشاركين فيها تبلغ وسطياً معدّل 39%، ويجري تمويل هذه الأرباح عبر طبع العملة اللبنانية. اللافت أن هذه الهندسة لم تتوقف بعد، ما يعني أن عملية خلق النقد والسيولة متواصلة، وهي تدفع مصرف لبنان إلى امتصاصها

محمد وهبة

جذدت الهندسات المالية التي ينفذها مصرف لبنان نقاشاً قديماً يتناول اهداف السياسة النقدية. ففي الأصل تقوم هذه السياسة، كما حدّدها مصرف لبنان، على استقطاب الدولارات من الخارج من أجل تمويل الاستهلاك المحلي. هذا الكلام يعني أن لبنان يستهلك سلعاً بقيمة 18 مليار دولار ويصدر بقيمة 3 مليارات دولار، أي إنه بحاجة إلى 15 مليار دولار لتمويل الفارق بين

عملية خلق النقد والسيولة متواصلة وتدفع مصرف لبنان إلى امتصاصها مقابل جمود سلسلة الرتب والرواتب

الاستيراد والتصدير. يحصل لبنان على حاجته من الدولارات بواسطة تحويلات المغتربين والاستثمارات المباشرة وأنواع أخرى من التدفقات الرأسمالية، أو بمعنى أوضح، يركّز جهوده على زيادة الودائع بالعملات الأجنبية.

هكذا حدّد مصرف لبنان هدفه الأول منذ مطلع التسعينيات بالحفاظ على التدفقات من الخارج، مكرّساً تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار كوسيلة من الوسائل لتحقيق هذه الهدف. وفي هذا الإطار ينفذ «هندساته»، وأخرها العمليات

«محاضرون» في بيت الكتائب: مباراة في كره الدولة والضرائب والأجور

توصلنا إلى الهدف الثاني، وهو محاربة الفقر، عندها يتمكن المواطن من العيش بكرامته من إيجاد فرص عمل وعيش حياة لائقة مع عائلته. وفي هذا السياق يعيد الجميل طرح معالجة من نوع آخر عن تكبير حجم الاقتصاد في مواجهة العجز ونمو الدين العام، وهذا التكبير لا يأتي إلا من طريق الشراكة مع القطاع الخاص، فالكهرباء على سبيل المثال لا يمكن أن تحل إلا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، فنحن دولة مفلسة ولا يمكن أن ندفع من خزنتنا مشاريع بهذا الحجم. وبعد الجميل قدّم الخبير الاقتصادي جاد شعبان مداخلة عن سلسلة الرتب والرواتب. بدأ شعبان كلامه بالقول إن «سلسلة الرتب والرواتب مطلب محق وزيادة الرواتب والأجور ضرورية للتعويض عن الخسارة في القدرة الشرائية»، مطالباً بضرورة فصل سياسة إنصاف الموظفين وتعزيز رواتبهم عن إصلاح الإدارة العامة وتفعيلها. سريعاً ردّ عريبي ونقولا الشماس على كلام شعبان، في البداية قال عريبي إن الهيئات الاقتصادية لا ترفض السلسلة، بل تربطها

كارثة على الاقتصاد اللبناني. واللافت أن تركيز الجميل أنصب على موضوع الكهرباء، إذ أنفقت الدولة اللبنانية في السنوات العشر الأخيرة ما يقارب 11 مليار دولار لدعم مؤسسة كهرباء لبنان. تساءل الجميل عن البنية التحتية التي يمكن تنفيذها بمبلغ كهذا، إلا أنه سقط بالخطأ «المقصود»، إذ رأى أن الدولة تغطي «عجز» مؤسسة الكهرباء، متغاضياً عن أن المبالغ التي ذكرها هي «دم» قررتته الدولة عندما ثبتت سعر الكهرباء للمستهلكين، فالتعرفة ثابتة منذ عام 1993. هذا لا يعني أنه ليس لدى الجميل رؤية واضحة عمّا يريده والأهداف منها. فهو على اطلاع بأساسيات الموازنة المتعلقة بضرورة كونها أداة تنموية لتشجيع الإنفاق الاستثماري على حساب أبواب الإنفاق الأخرى، إلا أن رؤيته لا تشير إلى أن الضرائب هي أداة لإعادة توزيع الثروة، بل هي أداة للإيرادات، ويعتقد أن للموازنة هدفين: محاربة البطالة، وهذا هو أهم مؤشر في الدول الحضارية، إذ إنه يُسقط حكومات، وبالتالي هدف الموازنة هو «خلق فرص عمل لأنها

إلى درجة أنه عندما «أخطأ» الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد الحايك، بالحديث عن نوعية الوظائف الحالية في القطاع الخاص المتدنية القيمة، ولا سيما في قطاعي التجارة والمبيعات الاستهلاكية، انقضّ عليه رئيس جمعية تجار بيروت نقولا الشماس، موضحاً أن هذه الأعمال تشكل 27% من مجموع العمالة في لبنان، وأنه لا يجوز انتقادها! الندوة عرضت بعض الأرقام عن الموازنة من دون أن تقدّم اقتراحاً واحداً في كيفية معالجة مشكلة عدم وجود موازنة منذ 11 سنة. رئيس الحزب سامي الجميل وقع في هذا الخطأ. خطأ النقد لغاية النقد والاعتراض فقط على من هم داخل السلطة. كثر الجميل أكثر من مرة أن لبنان ليس لديه موازنة، لكنه لم يشر إلى حجم المخالفات الذي يعترى هذا الإنفاق كلة ولا الإنفاق المهدور فيه ولا الآليات القانونية التي يجب التمسك بها للخروج من هذه المعضلة. لا بل أعلن الجميل موقفاً واضحاً يقضي بضرورة إعلان حالة طوارئ اقتصادية، لأن المؤشرات خطيرة جداً، محذراً من الزيادة على الضرائب التي «ستشكل

في افتتاح ندوة «الموازنة اللبنانية بين التطبيق والتقنية»، التي نظّمها حزب الكتائب، أمس، جلس الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد الحايك، على يمين رئيس الحزب سامي الجميل، وعلى يمين الحايك كانت هناك مجموعة من رجال الأعمال، على رأسهم شارل عريبي ونقولا الشماس ومارون شماس. مشهد يختصر كل المواقف والنقاشات التي أطلقت من منبر حزب الكتائب. ولولا وجود أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية جاد شعبان في هذه الجلسة، كان النقاش كله عبارة عن صدى لجملة واحدة ترددت مراراً وتكراراً خلال السنوات الماضية: لا للضرائب، لا لسلسلة الرتب والرواتب، لا للدولة... نعم للخصخصة، ولا سيما آخر أشكالها «الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص». كان يفترض أن تكون الندوة مخصصة للنقاش في الموازنة المغيبة منذ 11 سنة عن لبنان، إلا أنها استعملت كأداة لتسويق مجموعة واسعة من الأفكار المعلنة عن «الدولة الفاشلة» وضرورة إحلال «القطاع الخاص الناجح» محلها. النقاش تجاوز أصلاً هذه الفكرة



يعتقد سامي الجميل أن الموازنة محاربة البطالة ومحاربة الفقر (الأخبار)